

قضية اليوم

دويري حراً: «مرور زمن ثلاثي» أم تواطؤ؟

رضوان مرتضى

نجح المخرج زياد دويري في التملص من جرم ارتكبه بدخول أرض العدو الإسرائيلي عامي 2010 و2011 بذريعة تصوير فيلم سينمائي حمل اسم «الصدمة». سقطت الجريمة بما يُسمى قانوناً «مرور زمن ثلاثي»، أي بانقضاء ثلاث سنوات على ارتكاب الجثة (وُسمي في الجناية «مرور زمن عشري» أي انقضاء عشر سنوات على وقوع الجرم). وعليه، قرّر مفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية القاضي صقر صقر ترك دويري حراً. ليس جديداً أن يترك صقر مشتبهاً فيه مثلما كان يفعل مع مشتبه فيهم بجرائم الإرهاب أو عناصر أمنيين يدورون في فلك

الجيش السوري الحرّ، مخالفاً القانون بطلب عدم إحالتهم على الأمن العام أو أن يتوسط ليضمن معاملة خمس نجوم لموقوف مدعوم، لكن الجديد أن يتعامل بهذا الرفق مع موقوف بجرم التعامل مع العدو، أو التواصل مع العدو، أو على الأقل، دخول أراضي العدو من دون إذن. فالشبهة فيه زار الأراضي المحتلة ومكث فيها لأشهر متعاوناً مع فريق إسرائيلي وبرعاية إسرائيلية، ثم عاد إلى لبنان من دون أن يُسأل عمّا صادفه في بلادٍ تعتبرها الدولة اللبنانية أراضي محتلة يُسيطر عليها عدو. وبالعودة إلى أصل الملف، بحسب المعلومات الأمنية، فإنّ تحقيقاً قد فُتح عام 2013 لدى استخبارات

الجيش بشأن دخول دويري أراضي العدو بعدما جرى تناقل الخبر إعلامياً. وبناءً عليه، عُيّن اسم دويري بعد مدة بموجب برقية اتصال معروفة بـ«البرقية رقم 303». وعلمت «الأخبار» من مصادر أمنية أن الأمن أوقف المخرج اللبناني لصالح الجيش أثناء دخوله إلى مطار بيروت، ليجري تسليمه إلى المحكمة العسكرية، لكنّ عناصر الأمن العام لم يحققوا معه، بناءً على إشارة القضاء، بل أوقفوه وأحالوه على المحكمة العسكرية. توقيف دويري كان شكلياً، وكذلك كانت الإفادة التي أدلى بها أمام مفوض الحكومة، لاعتبار الأخير أنّ الجرم انتهى. دويري بعد تسلمه جواز

سفره، خرج في مؤتمر صحفي ليحدث عن رسالة أرسلها إلى وزارة الدفاع يدعي فيها أنه طلب الإذن للإقامة داخل الأراضي المحتلة والتصوير فيها. وبذلك حاول دويري غسل يديه من تطبيع مع العدو، موثّق بالصوت والصورة. مصادر أمنية نفت له «الأخبار» أن يكون في سجلات استخبارات الجيش أي رسالة من دويري يطلب فيها الإذن بدخول «أراضي العدو»، قبل مكوثه لأشهر في تل أبيب. وفي الأصل، ليست الجهات الأمنية هي الطرف المخوّل منح أيّ كان حق ارتكاب هذه الجريمة. ثمة طرفان فقط قادران على ذلك: إما الحكومة اللبنانية، لأسباب تتعلق بأمن الدولة

عناوين مخادعة ومضللة للرأي العام الإعلام مروجاً للتطبيع بحجة... حرية الإبداع!

زينب حاوي

صحيح أنّ اسم المخرج زياد دويري تصدر مواقع التواصل الاجتماعي، أسس، إلا أنّ النقاش الحقيقي والواجب في هذا البلد حُرّف عن مساره. اكتفى مغردون بالهجوم على دويري، فيما انبرت حفنة أخرى من الصحفيين والناشطين المعروفين على هذه الشبكات بالدفاع عنه، وتمييع القضية الأساس: التطبيع مع العدو الإسرائيلي. تحت عناوين مخادعة ومضللة للرأي العام، قاد هؤلاء حملتهم مناصرة لدويري، على رأسها «الحرريات»، و«الإبداع». خرج وزير الثقافة غطاس خوري ليعلم وجوب «تكريم واحترام» المخرج اللبناني - الفرنسي. أما الإعلام اللبناني، الذي انقسمت جبهاته، فقد برز جزء معروف منه، ينتمي إلى الجناح السياسي لفريق 14 آذار. هذا الإعلام تعامل مع خبر احتجاز جواز سفر

استفزت أسئلة مراسل «الجديد» دويري الى حد فقدانه صوابه

دويري، واستدعائه إلى المحكمة العسكرية، على أنه تشويش عشية العرض الأول لفيلم «قضية 23» في بيروت، ووضع ثقله في الدفاع عن المخرج المطبوع. أيضاً، بانث سذاجة واضحة من هذه المنابر، التي كان بعضها يجهل سبب توقيف صاحب «الصدمة»، وغابت عنها أي خلفية معرفية في هذا الموضوع. هكذا، صوّبت السهام على بعض الصحافة التي أعادت البوصلة إلى مكانها، فوصفها بنعوت مخيفة من قبيل «صحافة بوليسية وواشبية». في قضية بحجم التطبيع مع العدو، وتلك الأجهزة الأمنية اللبنانية في ملاحقة دويري لقضائه 11 شهراً في الأراضي المحتلة وتصويره فيلم «الصدمة»، تلك الإعلام اللبناني عن دوره في المساءلة وفي الإحاطة بهذا الملف الذي لا يحتاج إلى التأويل. قناة lbc1 كانت من أول المحطات اللبنانية التي حظيت باتصال مع دويري في فقرة «الأخبار من عندك».



(أضواء)

وهو أراد «الدفاع عن القضية الفلسطينية». ومن لم يفهم قصد درغام، يقول له الأخير «اللي حضر movie، بيّفهم شو عم إحكي!» وبين تشذق المراسل بأعمال دويري التي «وصلت إلى العالمية»، وبالذات اللبنانية التي «حمت مواطنيها وجعلت العدالة أولى مسؤولياتها»، أعطى المراسل الشاب «الصورة الكاملة» للقضية على حد تعبيره. صورة ساذجة ومجتزأة، تجافي أي منطق في تبرير المكوث في الأراضي الفلسطينية، وأنسنة العدو

الصهيوني، لكنّها متناغمة ربما مع ما دأبت قناة المُرّ على الترويج له. دويري الذي أدلى بتصريحات للإعلام بعيد خروجه من المحكمة، صوّب سهامه نحو «الجديد»، التي استفزته أسئلة مراسلها حسان الرفاعي، التي حدّقت في فقدان المخرج اللبناني صوابه، وتفوّهه بكلمات نابية خارج الهواء كما علمنا. ولم تسلم القناة ولا مراسلها من الهجوم على خلفية أسئلة الرفاعي التي ركزت على محاسبة القانون اللبناني لمجرد ذهاب دويري

إلى الأراضي الفلسطينية، وعلى التطبيع الذي أقامه مع العدو. استفز دويري، فهاجم القناة التي «تعيد ذات الأغنية» برأيه، كما مراسلها الذي قال له دويري: «سؤالاتك عيب... ما بهمني اللي عم تقوله (..)، أنا متضامن مع القضية الفلسطينية قبل ما تخلق». باختصار، غابت المساءلة الأساسية التي كان يجب على الإعلام ممارستها. أسهم في ذلك، فصل دويري في تصاريحه الصحافية بين الدولة التي عاملته بشكل جيد، وبين الصحافة التي تريد الإقتصاص منه ومن نجاحاته! والأُنكى غياب أي وعي حقيقي في هذه الميديا والنويديا، بأنّ القضية الفلسطينية ليست قضية سياسية يتم فصلها عن الفن والثقافة وغيرها. سردية ما فتئنا نسمعها كل مرة، مع المطبوعين مع العدو، وعلى رأسهم اليوم دويري الذي توجه إلى الإعلام قائلاً «إذا بدّي إحاكم أحاكم كسينمائي وليس كسياسي». عملية كئي الوعي هنا أجهضت بمعية المنابر المذكورة، القضية الأساس، وذهبت بنا إلى اتجاه آخر. اتجاه يريد محاكمة الصحافة، ويدافع ويطلب للمطبوعين. تغريدات بالجملة، وصفحات تدعي مناصرة الحرريات، وشاهدناها تذرّ الرماد في العيون، وتمارس التعمية؛ فإيسوبوك Stop Cultural terrorism in Lebanon، التي أعادت نشر تغريدة الصحافي القواني طوني أبي نجم الذي قال «إذا منكرت المحكمة العسكرية على راحتها، مش بس زياد دويري بيفوت على الحبس كمان أمين معلوف وكارلوس غصن وغيرين كتار»، وصفحات «سكايز» (عيون سمير قصير) على شبكات التواصل الاجتماعي، وموقع «النهار» الإلكتروني الذي صوّر دويري بهيئة الرجل المسكين عندما غنّون «زياد دويري بلا جواز سفر»، وغيرها من المنابر التي ألصقت على صفحاتها صورة للمخرج اللبناني برسالة واضحة: زياد دويري مخرج ناجح، وأعداء النجاح والغيورون من أعماله يحاولون اليوم تشويش الاحتفاء بشيء... حتى لو ذهب إلى فلسطين المحتلة وأنسن العدو الصهيوني!